## النَّظريَّة الأُولى

## نظريَّة المنشأة المسيَّرة (فصل الملكيَّة عن التسيير)[1] أدولف بيرل[2] و غاردينر مينز[3](Adolf Berle and Gardiner Means)

### أوَّلاً : مُقدِّمة

إنَّ ظهور **مؤسسات المساهمة**[4] وانتشارها في البلدان الرأسمالية قادت العديد من الكتَّاب إلى الإشارة إلى الفصل المتنامي بين الملكية وتسيير المؤسسة، وسابقاً أشار آدم سميث إلى نتائج هذا التطور في هيكل المؤسسات: " مديرو هذه الشركات القائمون على أموال الغير ... يديرونها بتهاون وتكلفة مرتفعة، وليس مع هذا، الاهتمام الكامل الذي يُقدِّمه الشركاء بالمؤسسة في إدارة أموالهم الخاصَّة". لكن هذا الفصل ينجرُّ عنه صراعات المصلحة بين المدراء والمساهمين فتَقلُّ فاعلية المؤسسة و تنخفض الأرباح.

بسبب وجود الصراعات على السلطة أدَّى إلى ظهور فكر اقتصادي جديد يدعو إلى الفصل بين الملكية و الإدارة وهذا ما جاء به **بيرل ومينز**، لسد الفجوة بين تحقيق أهداف المؤسسة والمصالح التي يسعى إليها المساهمون. فقد كانت هذه الرؤية بداية لتنظيم العلاقة بين المدراء والمساهمين، فالمساهمون هم من يمتلكون عناصر الإنتاج و المدراء هم من يسيرون هذه العناصر بما يخدم المصالح الخاصَّة للمساهمين وتحقيق أهداف المؤسسة.

### ثانياً : رؤية أدولف بيرل و غاردينر مينز (Adolf Berle and Gardiner Means)

أكَّد كل من مينز وبيرل في **كتابهما " المؤسسة الحديثة و الملكيَّة الخاصَّة" التي تم نشره سنة 1932** في الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة الفصل بين الملكية و التسيير، و ذلك بعد قيامهما بدراسة تركيبة رأسمال كبريات المؤسسات الأمريكية، حيث اعتمدا على دراسة 200 شركة غير مالية، وتبيَّن من خلال الدراسة أنَّ **45 % منها، السلطة فيها في أيدي أجراء مستقلين عن المساهمين الذي كان عددهم كبير. وفي 30 % فقط يملك المسير أغلبية رأس المال**.كما لاحظاَ من خلال الدراسة أنَّ هناك **صعوبةً في إدارة المؤسسات من قِبل ملاَّكها الأصليين (هنالك : ارتفاع لعدد المساهمين–تنوُّع المساهمين– تشتت جغرافي للمساهمين)**، فاقترحا لذلك فصل الملكية عن الإدارة، بحيث تقوم مجموعة المساهمين في المؤسسة بانتخاب وكلاء عنهم ليقوموا بتسيير شؤونها، كما أوضح الكاتبان بأنَّ خصائص المؤسسة التسييريَّة **(ضياع سيطرة المساهمين)** متواجدة بكثرة في المؤسسات الأمريكية الكبرى **(أي أنَّ المدراء هم من يدير الشركات –يُسيطر على المؤسسة من ليس ملكاً لها–)**، وقد درسا انتشار رأس المال لتمييز مختلف أنواع الرقابة في المؤسسة. **رصد بيرل ومينز خمسة أنواع من الرقابة (خمسة أنواع من الملكية) هي كالآتي:**

---

[1] – تسمى أيضاً النظريَّة التسييريَّة أو الإداريَّة.

[2] - **أدولف بيرل:** محامي، أستاذ جامعي، كاتب وديبلوماسي أمريكي. قام بتدريس قانون الشركات في جامعة كولومبيا للأعمال بالو .م.أ.كما عمل مستشارا في إدارة الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" نتيجةً لأهمية الأفكار الواردة في كتاب المؤسسة الحديثة و الملكيَّة الخاصَّة، عمل كسفير للو م أ بالبرازيل من سنة 1945 حتى 1946، ليعود بعد ذلك للعمل الأكاديمي بجامعة كولومبيا.

[3] - **غاردينر مينز:** عالم اقتصاد أمريكي قام بالتدريس في جامعة هارفارد، أين التقى "أدولف بيرل" حيث كتبا معا كتاب "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة" والذي يعتبر بمثابة الأساس النظري لحوكمة الشركات. هذا الكتاب قدَّم نظرة مختلفة عن المؤسسة تختلف عن النظرة التقليدية ويعتبر هذا الكتاب مدخلا نحو فهم النظريات الحديثة حول المؤسسة وعلاقات الملكية والإدارة والرقابة.

[4] –هناك ثلاث خصائص على درجة كبيرة من الأهميَّة الاقتصادية لها هي : 1– مؤسسة المساهمة لها وجود قانوني مستقلّ تماماً عن الأشخاص الذين تتكوَّن منهم المؤسسة عند أيِّ نقطة زمنيَّة. 2– أسهمها قابلة للاتجار بِحُريَّة تامَّة. 3– مسؤولية حملة الأسهم فيها محدودة، أي هناك إمكانية المساهمة بمقادير صغيرة نسبياً من الأموال في مشروع معين أمر مسموح به وذلك استناداً إلى ضمان المعرفة بأنَّ أموال الشخص ليست معرَّضة لمخاطر حتميَّة في نفس المشروع.

1) **الرقابة عن طريق حقوق الملكية الكلية (أكثر من80 % من رأس المال)**: أي" شخص واحد، أو مجموعة صغيرة من الشركاء يمتلكون كل الأسهم، أو عملياً كل الأسهم المتداولة"، في هذه الحالة، المالكون في وضعية تسمح لهم باختيار المديرين التنفيذيين وتعيين إدارة المؤسسة.
2) **الرقابة عن طريق المشاركة بالأغلبية (من 50% إلى 80% من رأس المال)**: الملكية لأغلب الأموال من قبل فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد تُعطَى لهذه المجموعة الصلاحيَّة والسلطة للقيام بالمراقبة القانونية، وإلاّ سيتم إدارتها من طرف مالك وحيد للمؤسسة.
3) **الرقابة عن طريق المشاركة بالأقلية (من 20% إلى 50 %من رأس المال)**: " فرد أو مجموعة أفراد بمشاركة معتبرة في رأس المال يسيطرون على المؤسسة، بناءً على كفاءتهم في نيابة الآخرين في حالة الملكية المجزأة والتي تضاف إلى مشاركتهم القيمة.
4) **الرقابة عن طريق وسيلة قانونية** : مثل التراكم الهرمي على سبيل المثال، مضاعفة مساهمات الأقلية خاصة عن طريق المؤسسات القابضة (holding)[5] يسمح للمالكين بممارسة رقابة على المديرين التنفيذيين مع مشاركة اسمية في رأس المال.
5) **الرقابة عن طريق المديرية (الملكية المتناثرة)**: لا يوجد لا شخص ولا مجموعة صغيرة يملك مشاركة بالأقليَّة للسيطرة على أعمال المؤسسة". في الحالة الأخيرة تصنف الشركة بأنها تحت الرقابة التسييريَّة (تحكُّم الطَّاقم الإداري) حيث تكون فيها الملكية مقسَّمة للغاية. وحسب بيرل ومينز **فإنَّ السلطة والنفوذ تنتقل بين أيدي الإدارة العليا**. وقد أدرج الباحثان سلسلةً من الأمثلة لمؤسسات تحت رقابة الإدارة العليا على سبيل المثال، في مؤسسة للسكك الحديدية، وكان هذا في سنة 1929 ، حيث كان المساهم الأكثر أهمية والأكبر حصة، يملك 0.3 % من مجموع الأسهم، وكذا في حالة مؤسسة أخرى، أين يملك كل المساهمين أكثر من 500 سهم (عدد المساهمين 236 مساهم) لا تمثل حتى 5 %من رأسمال الشركة.

أي أنَّ التحكّم التسييري يسمح للمديرين التنفيذيين بالإضرار بمصالح المساهمين، فالمديرون من غير المساهمين في المؤسسة لا يهتمون بربح المؤسسة المحوَّل للمساهمين (أرباحهم)، فهم يستفيدون من مزايا أخرى من وضعيتهم، مكافأتهم، الشهرة والجاذبية الشخصيَّة. **أي أنَّ المؤسسة أصبحت عبارة عن جماعات (عمال، ملاك، مدراء،...) بمصالح مختلفة وقد تكون متعارضةً. كما أنَّ سلطة القرار أصبحت في أيدي المدراء.** إذا كانت رقابة المساهمين ضعيفة أو معدومة؛ سيكرِّس المديرون التنفيذيُّون جزءً مهماً من موارد المؤسسة في إشباع هذه الحاجيات، وهذا سلوك تقديري يضر بنجاعة أداء المؤسسة والقيمة المالية للأسهم.

*لمعالجة وضع سلطة الإدارة (السلطة بدون ملكية) اقترح مينز وبيرل:- إماً ترك السلطة في أيدي المديرين.- وإماً **حماية حقوق الملاك.**

*في هذا السياق جاءت إصلاحات المرحلة، والتي تُعتبر من أشدِّ الوسائل الرقابيَّة على إصدار الأسهم وتداولها :

**– قانون الأوراق المالية لعام 1933 (Securities Act)** : من أجل تنظيم سوق الأسهم والذي له هدفان أساسيَّان هما : ضمان المزيد من الشفافيَّة في البيانات الماليَّة حتى يتمكَّن المستثمرون من اتخاذ قرارات صائبة بشأن الاستثمارات، ومن أجل إنشاء قوانين ضدَّ التحريف والأنشطة الاحتياليَّة التي تحدث في الأسواق الماليَّة.

**– لجنة الأوراق المالية والبورصة سنة 1934 (Securities And Exchange Act )**: من أجل استعادة الثِّقة في الأسواق الماليَّة وحماية المستثمرين، وهي المسؤول الرسمي عن تنفيذ القوانين الفيدراليَّة للأوراق الماليَّة.



[5] - المؤسسة القابضة (holding) : تعتبر مؤسسة مساهمة مالية ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال مؤسسات أخرى تعمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، على أن تَبلُغ هذه الحصص القدر الكافي من أجل السيطرة على المؤسسات التابعة عبر التحكُّم في مجالس إدارتها وتحديد توجهاتها الكبرى.